خبرات التكامل في التجمّعات الإقليمية الأفريقية : حالة تجمّع دول السّاحل والصحراء (سين - صاد)

سعيد علي أحمد طه
باحث دكتوراه في العلاقات الدولية - أكاديمية السودان للعلوم

تمهيد

مرّت تجارب التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية بالعديد من المراحل والأشكال المتنوعة من حيث الأهداف والمجالات، حيث اتخذت هذه التجارب شكل التجمعات الإقليمية التي كان تأسيسها وانتشارها مواكبًا للتحولات الإقليمية والدولية. وقد واكبت مسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية في بداياتها ما عرف بـ"الإقليمية القديمة"، حيث تأسست منظمة الوحدة الأفريقية، وتلتها التكتلات الإقليمية التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مثل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "الإيكواسECOWAS "، والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا "الإيكاسECCAS "، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها "الكوميسا .COMESA "وفي إطار الإقليمية الجديدة، ظهرت العديد من التجمعات في القارة، أبرزها "تجمّع دول الساحل والصحراء" الذي تأسس عام 1998، والمعروف اختصارًا بتجمع "سين- صاد .SEN-SAD " ويُمثّل التجمّع مجموعة إقليمية اقتصادية وسياسية تسعى إلى التكامل الاقتصادي، وتتركز أهدافها في إقامة اتحاد اقتصادي شامل، ومخطط تنموي متكامل، وإزالة العوائق أمام حركة الأشخاص ورأس المال، وتشجيع وسائل النقل والاتصالات.

إنّ تتبع مسيرة تجمّع سين ـ صاد تكشف لنا أنّه أسهم في الانتقال بدول الساحل والصحراء من العلاقات الجامدة والمتوترة إلى علاقات تميزت بالتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية. بيد أنّ التجمع لم يكن تنظيمًا فعالًا، وبات يعرف نوعًا من التعثر في مسيرته. فالتجمع لم ينجح في تحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة، عوضًا عن إخفاقه في تحقيق التبادل السياسي والثقافي. بل إنه أصبح كيانًا فاقدًا للثقل الاقتصادي مقارنةً مع باقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تنشط في القارة الأفريقية، كما أنه وبحلول أواخر عام 2011 بدا أن التجمّع يتّجه نحو الاضمحلال في ظلّ ما اجتاح المنطقة العربية من تطورات نتيجة لثورات الربيع العربي التي أطاحت بنظام معمر القذافي. علاوةً على ذلك، دفعت التحديات الأمنية المتزايدة التي تشهدها منطقة الساحل الأفريقي قادة التنظيم إلى التفكير في إعادة إحيائه، ومراجعة وتعديل معاهدة إنشائه، لجعله منظمة قوية وفاعلة تركز

على القضايا الاقتصادية، إلى جانب معالجة القضايا الجديدة المرتبطة بترتيبات الأمن الإقليمي .

يقودنا موضوع هذه الدراسة، وهو تقييم مسيرة وخبرة التكامل الإقليمي في تجمّع دول الساحل والصحراء التي استمرت لأكثر من 17 عامًا، والتحديات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي واجهت التنظيم، التي كشفت عدم نجاعة أهدافه. وفي ضوء ما تقدم، فإن الإشكالية المرتبطة بموضوع الدراسة تحاول التعرف على حدود مسيرة التكامل الإقليمي في تجمّع الساحل والصحراء، وإلى أي حد نجح التجمّع في تحقيق أهدافه، في ظل المعوقات والتحديات التي واجهها ولا يزال يواجهها في الوقت الحالي .

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا: مفهوم التكامل

حظي مفهوم "التكامل" باهتمام كبير لدى الاتجاهات الفكرية في العلاقات الدولية، وبشكلٍ خاصٍ في أدبيات المدرسة الوظيفية بشقيها المتمثل في الوظيفية التقليدية والجديدة، والمدرسة الليبرالية المؤسسية. وقد استحوذ المفهوم على اهتمام العديد من الباحثين، وأثيرت حوله العديد من التعريفات. فالمفهوم يُعد أحد أكثر المفاهيم التي تعرضت للخلط والتشويش، مما أدى إلى عدم وجود اتفاق حول تعريف موحد لــه. وهذا يرجع بطبيعة الحـــال إلى أنّ بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته لأسباب التكامل أو لديناميكية التكامل، بينما يضع آخرون نماذجهم استنادًا لدراسة التكامل بعد إنجازه. ومن هنا، فإنّ اختلاف مؤشرات ونماذج التكامل تؤثر على تباين التعريفات(1)

وإذا ما بحثنا في معنى "التكامل" من الناحية اللغوية والاصطلاحية، فنجد أنه من الفعل (كَمَلَ)، حيث ورد في قواميس اللغة العربية تحت هذا الأصل. ومن الواضح أنّ الفعل الخماسي "تَكَامُل" على وزن تفاعل، يشير إلى اجتماع واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض نحو الكمال؛ أي في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء(2). ويعني مصطلح "التكامل" في سياقه العام قيام مجموعة من الدول المستقلة بالسعي لإقامة علاقات قوية فيما بينها، بما يؤدي بها إلى العمل كدولة واحدة في مجال واحد أو أكثر من مجالات النشاط الإنساني(3).

بشكلٍ عامٍ، يرمي "التكامل" إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. وبمعنى آخر، تتعدد أهداف التكامل حيث أنها لا تركز على جانب واحد - وإن كان البعد الاقتصادي هو العنصر البارز فيها - بل تتعداها إلى الأهداف الاستراتيجية والسياسية والأمنية، والأهداف الاجتماعية الثقافية. وتكتسب هذه الأهداف أهمية متزايدة في العصر

الراهن نظرًا لتكامل مختلف جوانب حياة المجتمع البشري، وللدرجة العالية من التسييس الذي وصلت إليه العلاقات الدولية. وبذلك فإنّ أهداف التكامل لا تقتصر على جانب واحد، وإنما هي هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الأخرى التي تخضع للتطور المستمر(4).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حدث جدال كبير بين منظري اتجاه التكامل في العلاقات الدولية؛ دار حول تفسير التكامل على أنه عملية أم حالة، وهو جدال نابع من الزاوية التي ينظر من خلالها كل مفكر للظاهرة التكاملية، التي عن طريقها يقدم تعريفًا للتكامل كمفهوم. وهذا الجدال في غاية الأهمية، لأنه شكّل القاعدة الأساسية للأطر التحليلية لاتجاهات التكامل الدولي(5). فبالنسبة للموقف الذي ينظر للتكامل كعملية، نجده يتجلى في تعريف "أرنست هاس" الذي يعرف التكامل بأنه "العملية التي تحاول بموجبها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الوطنية القائمة". وعلى النقيض، ينظر "أميتاي أتزيوني" إلى التكامل كحالة. وبحسب "أتزيوني"، فالتكامل عبارة عن الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعّالة، يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد هوية الشعب السياسية. ويرمي "أتزيوني" بذلك إلى تحقيق التوحيد السياسي "Ramification"الذي يلي التكامل.

وهناك رأي توفيقي يجمع بين التعريفين السابقين، قدمه "كارل دويتش"، حيث عرف التكامل بأنه عملية حالة في الوقت نفسه. فهو ينظر للتكامل السياسي كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، داخل كل وحدة سياسية طرف في التكامل، وهذا الرأي التوفيقي يُوضّح لنا أنّ التكامل لا يكون ناجحًا إلا إذا تم على مستويين؛ الأول وهو المستوى الرسمي المتمثل في السلطة السياسية الحاكمة، والمستوى الثاني وهو المستوى القاعدي المتمثل في الجماهير، والرأي العام، والمشاركة السياسية(6).

ثانياً: مفهوم التكامل الإقليمي

عادةً ما يحدث التكامل في إقليم جغرافي معين، وهذا ما يطلق عليه بـ"التكامل الإقليمي"(7). ويُعد مفهوم التكامل الإقليمي أحد أبرز المظاهر التي يتّسم بها المجتمع الدولي المعاصر، وهو الحالة والعملية التي تقوم فيها الدول بالدخول في اتفاق إقليمي لتعزيز التعاون فيما بينها عبر المؤسسات والاتفاقيات الإقليمية.

ويعرف "التكامل الإقليمي" على أنه التكامل بين أنواع مختلفة من الأنشطة والوظائف المرتبطة بها، والسياسات والقرارات المتخذة بصددها، وذلك في نطاق مكاني معين قد يضيق ليتحدد بمنطقة صغيرة أو إقليم محلي في بلد معين أو يتسع ليشمل عددًا من البلدان تشكل في مجموعها إقليمًا جغرافيًا(8).

وفي هذا الإطار، يعرف "هانس فان جينكل" التكامل الإقليمي بأنه "عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد، تزيد من مستوى التفاعل، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية، وكذلك القضايا الاجتماعية والثقافية، حيث يجمع الدول المتفردة داخل إقليم في كل أوسع بحيث تعتمد درجة التكامل على مدى رغبة والتزام دول السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة"(9).

وما يمكن أن يُستنتج من مفهوم "التكامل الإقليمي" أنّ هناك علاقة بينه وبين مصطلح "الإقليم" الذي يُعد الفضاء الجغرافي للتكامل الإقليمي، حيث تصبح الجغرافيا إطارًا طبيعيًا للتكامل بين الدول مشكلةً بذلك مجالٍ أو فضاءٍ حيويٍ للدول ذات العلاقة. ويعبّر مصطلح "الإقليم" في التنظيم الدولي عن مفهوم الجزء من الكل، بمعنى أنّ الإقليم هو التنظيم الذي لا يضمّ كل دول العالم وإنما بعضها فقط. ومصطلح "الإقليم" مهما اتسع مدلوله الجغرافي فهو يشير إلى علاقة الجزء بالنسبة للكل. ومن هنا، فإنّ التنظيم الذي يتكون من عدد محدود من الدول يُعد تنظيمًا إقليميًا(10).

من حيث السياق التاريخي، شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب عديدة في العالم هدفت لتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي، حيث عرفت هذه الحركة مرحلتين أساسيتين؛ المرحلة الأولى، وشهدت ظهور الإقليمية القديمة، أما المرحلة الثانية فشهدت ظهور الإقليمية الجديدة.

فالإقليمية القديمة، هي تلك الموجة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد مثلت "عصر التكامل الإقليمي"، وجاءت متأثرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1951، حيث أنّ التقدم الذي حدث على صعيد الاندماج الأوروبي جعل من فكرة التكامل والاندماج الاقتصادي فكرة جذابة للعديد من القادة السياسيين والاقتصاديين في العالم(11). كما شهدت حركة التكامل على المستوى العالمي نهضة جديدة منذ بداية عقد التسعينيات إذ انطلق ما يعرف بالإقليمية الجديدة، حاملة معها خصائص وسمات تميزها عن الإقليمية القديمة. ويشير الباحث "خالد حنفي" إلى أنّ وصفها بالجديدة يرجع إلى توجه مفاده "إنشاء تجمعات إقليمية ترتكن للأسس الاقتصادية دون الأيديولوجية التي تراجعت إثر الانتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية والذي

تبلور لحظة تفكك الاتحاد السوفيتي"(12). وقد أسهمت مجموعة من العوامل بظهور هذا النوع من الإقليمية وهي؛ انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، حيث ظهرت مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية، وحدثت حالة من النشاط في مختلف مناطق العالم منها؛ ما حدث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي شرق ووسط أوروبا من توجهات لإصلاح السياسات الاقتصادية وتطبيق نظريات الاقتصاد الحر(13).

المبحث الثاني
تطوّر خبرات التكامل الإقليمي في قارة أفريقيا

المطلب الأول: دوافع التكامل الإقليمي في أفريقيا

أولًا: الدوافع الاقتصادية.

أدركت الدول الأفريقية أهمية مشروعات التكامل الاقتصادي منذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فأنشأت عددًا من التجمّعات الاقتصادية الإقليمية. ففي ظل الظروف وواقع التفتّت الذي واجهته الدول الأفريقية بعد الاستقلال، حيث سعت حكومات تلك الدول إلى تبنّي خطط اقتصادية للتنمية، مثّل التكامل الاقتصادي الإقليمي إحدى الوسائل الأساسية فيها لتحقيق التنمية؛ انطلاقًا مما توفره العملية التكاملية من مزايا. وعليه، يُمكن سرد الدوافع التي أدت إلى تبنّي خطط التكامل في القارة الأفريقية في التالي: (14)

1. تساعد العملية التكاملية في بلورة وحدات اقتصادية تتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار، وأسواق واسعة تسمح بمعالجة قصور عوامل الإنتاج في الدول الأفريقية.
2. تُقدم خطط التكامل ومشروعاتها الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق في الدول الأفريقية؛ فالتكامل يقوم بدور القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية، ولا يكون مجرد أثر لها.
3. تؤدي العملية التكاملية إلى المنافسة بين المنتجات الإقليمية في دول القارة الأفريقية؛ بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.
4. تمثل العملية التكاملية محركًا للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة؛ عبر تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفير دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما تستفيد الدولة المضيفة للعمالة من مساعدة العمالة الأجنبية في تطوير إمكانيات قدراتها التنافسية .
5. تساعد العملية التكاملية في الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الأفريقية على الصعيد الدولي، وزيادة قدرتها التفاوضية والتساومية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، التي تتطلب خبرات تتجاوز إمكانيات الدول الأفريقية

فرادى.

من ناحية أخرى، عرفت القارة الأفريقية – بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة - تهميشًا داخل المنظومة العالمية لصالح دول أوروبا الشرقية والوسطى التي باتت أكثر أهمية بالنسبة للقوى الغربية وذلك بحكم تقدمها في المجال الاقتصادي والتنموي، وقد تجلّى هذا التهميش من خلال الانخفاض الحاد في المساعدات الممنوحة للدول الأفريقية لصالح دول شرق أوروبا، وظهور المشروطية بشقيها السياسي والاقتصادي، وقلة الاستجابة الغربية للأزمات التي عصفت بالقارة مع بداية التسعينيات مثل أزمة الصومال، وليبيريا، وسيراليون(15). بالإضافة إلى متغيري الحرب الباردة والعولمة، كما أملت ظروف عالم ما بعد الحرب الباردة على القارة الأفريقية الانخراط بصورة أكبر في عمليات التكامل الاقتصادي، لتجنب مزيد من التهميش الذي رأى فيه البعض أنه ربما كان لصالح القارة(16).

ثانيًا: الدوافع السياسية .

تؤكد الاعتبارات السياسية الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية في القارة الأفريقية؛ كونها تجسد القوة القادرة على مواجهة محاولات العوامل والضغوط الخارجية من جهة، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي الدولي من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، فقد فرضت الأوضاع السياسية التي واجهتها الدول الأفريقية ضرورة التكامل بين الدول الأفريقية، بوصفه مدخل أساسي للتعامل مع مشكلات القارة. فضعف الدول الأفريقية وهشاشتها مثّل أهم دوافع التكامل الإقليمي في أفريقيا، خصوصًا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من تأثيرات على دول القارة واقتصادياتها؛ حيث أصبحت الدولة الأفريقية أكثر هشاشة لفشلها في الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية وتراجع دورها في تقديم الخدمات العامة. وقد حملت مظاهر ضعف الدولة الأفريقية، التي تُجسّدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، آثارًا دافعة نحو التكامل الإقليمي في أفريقيا، حيث توجد هناك أبعاد إيجابية لتراجع دور الدولة أمام مساعي التكامل وجهوده. فالبعد الأول، ويتمثّل في أنّ انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له تأثير إيجابي غير مباشر في عملية التكامل الإقليمي، ذلك أنّ الدول الأفريقية باتت تدرك عجزها عن مواجهة مشكلة الاندماج الوطني بمفردها، وأنّ التحصن بالسيادة المطلقة لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى انهيار سياسة المحاور التي كانت قائمة على أساس أيديولوجي، وتبنّي معظم الدول الأفريقية لآليات السوق والتحول الديمقراطي. ويتمثّل البعد الثاني في أنّ تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحلّ مشكلة

الاندماج الوطني من خلال التعاون مع دول الجوار؛ بعدما كانت تتمسك في السابق بأنها مشكلة داخلية لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وهو الأمر الذي رسخ علاقة التأثير والتأثر بين مسألتي الاستقرار الداخلي والاستقرار الإقليمي، وأكد على دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في قارة أفريقيا(17).

من هذا المنطلق، تؤكد الاعتبارات السياسية الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية؛ بوصفها القوة القادرة على التعامل مع العوامل الخارجية ومواجهتها، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي الدولي. كما أنّ التكامل الإقليمي في أفريقيا يمكن أن يكون عاملًا جوهريًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول، حيث يوفر إطارًا لتسوية الصراعات المكلفة وحلها، والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية التي تزعزع وتقوض مستقبل البلاد الواقعة في نطاق الحرب.

المطلب الثاني: مسيرة التكامل الإقليمي في أفريقيا

مرت مسيرة التكامل الإقليمي في قارة أفريقيا خلال مراحل تطورها بمسارين؛ المسار الأول وتضمن مؤسسات التكامل التي نشأت في حقبة الحرب الباردة وقامت على مفهوم الإقليمية القديمة، أما المسار الثاني فتضمن مؤسسات التكامل الإقليمي التي نشأت في حقبة ما بعد الحرب الباردة وقامت على أساس مفهوم الإقليمية الجديدة.

ففي إطار الإقليمية القديمة، بدأت محاولات لتحقيق التكامل بين الدول الأفريقية في وقت مبكر، حيث شهد النصف الأول من القرن العشرين ظهور سلسلة مؤتمرات الجامعة الأفريقية خارج القارة، والتي بدأت بمؤتمر لندن عام 1900 وانتهت بمؤتمر مانشستر عام 1945، كما شهد التكامل الأفريقي محاولات لإنشاء منظمات إقليمية بعد انتهاء فترة الاستعمار، منها على مستوى القارة مثل منظمات الدار البيضاء، ومجموعة برازافيل، ومجموعة منروفيا، وذلك قبل ولادة منظمة الوحدة الأفريقية. وقد سعت الدول الأفريقية فى أعقاب الاستقلال إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي؛ بوصفها استكمالٍ لمشروعات التحرر الوطني والاستقلال(18). وقد اتسمت التجمعات الإقليمية والقارية في أفريقيا في مرحلة الحرب الباردة بغلبة الطابع السياسي، الذي تجسد في رفض الدول المنضوية في الاتحادات الإقليمية التنازل عن جزء من سلطتها لصالح المنظمات الإقليمية، وكذلك في وجود اختلافات أيديولوجية واقتصادية بين دول منظمة الوحدة الأفريقية؛ بسبب التبعية لقوى كبرى متناقضة أيديولوجيًا

واقتصاديًّا. ومع بداية موجة الاستقلال، بدأت منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963 تظهر على الساحة الدولية كإطار تنظيمي وتعاون جماعي يمكّن الأفارقة من إيجاد موطئ قدم لهم في مشهد السياسة الدولية(19). وقد اعتبرت تلك التجارب التكاملية على اختلاف أشكالها وأهدافها سبيلًا لتعزيز الدور الذي تقوم به البلدان الأفريقية، ومدخلًا للقضاء على جوانب ضعف الدولة ومشكلات عدم الاندماج الوطني، وكأداة لتسوية الصراعات في دول القارة .

وفي المقابل، وفي إطار الإقليمية الجديدة، شهدت القارة الأفريقية ظهور مؤسسات إقليمية جديدة، وظهور توجهات لإجراء مراجعات للتجارب التكاملية التي لم تكن فعّالة، حيث اتجهت دول القارة في التسعينيات من القرن الماضي نحو تأسيس تجمعات جديدة وإحياء التجمعات القديمة. ففي هذا الإطار، تم إحياء جماعة شرق أفريقيا في عام1996 ، واستحدثت منظمات إقليمية جديدة مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عام1994 ، وحلّت المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا والمعروفة اختصارًا بالسيماك SEMACمحلّ الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا في عام 1994 ودخول معاهدة إنشائه حيز التنفيذ في عام 1999(20).

وإجمالًا، يمكن تقسيم خبرات التكامل الإقليمي، التي نشأت في ظل الإقليمية القديمة والجديدة، في القارة الأفريقية إلى ثلاثة أنواع؛ تشمل التالي:

النوع الأول، وهي التجمعات الاقتصادية والنقدية والمالية، ومن أبرزها "الجماعة الاقتصادية" لدول غرب أفريقيا ECOWAS التي أُنشئت عام 1975، وتضم في عضويتها كل دول إقليم غرب أفريقيا باستثناء موريتانيا(21). وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تعرف اختصارًا باللغة الإنجليزية ECCAS وباللغة الفرنسية CEEAC، وهي عبارة عن تجمع اقتصادي أُنشأ في عام 1980، ويضم عشر دول من وسط وشرق أفريقيا(22). بالإضافة إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها والمعروفة اختصارًا بـ"الكوميسا COMESA " التي أُنشئت عام 1982، وتضم معظم دول شرق وجنوب أفريقيا(23).

النوع الثاني، ويشمل التجمعات السياسية والأمنية التي تهدف لتحقيق حد أدنى من التشاور والتنسيق وحل النزاعات، ومن أمثلتها الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد IGAD " التي تأسست في عام 1982، وتضم كلًا من السودان، وإثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، وأوغندا، والصومال، وكينيا، بالإضافة إلى مصر، وليبيا كمراقبين(24). وكذلك اتحاد المغرب العربي UAM الذي تأسس في عام 1989 بمدينة

مراكش بالمغرب، بهدف تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي(25).

النوع الثالث، ويشمل التجمعات الإقليمية في مجال الأنهار، ومن أمثلتها لجنة حوض بحيرة تشاد CBLT التي أنشئت في عام 1964 وتضم في عضويتها دول حوض بحيرة تشاد (26)، وكذلك تجمّع دول حوض نهر النيل UNDUGU الذي أنشيء عام 1983 ويضم كلًا من مصر، والسودان، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وأفريقيا الوسطى، فضلًا عن إثيوبيا، وكينيا، وتشاد بوصف مراقب. وقد حلّت محله لاحقًا مبادرة دول حوض النيل، ثم "تكونيل"(27).

المبحث الثالث
تقييم الأداء التكاملي
في تجمّع الساحل والصحراء.

المطلب الأول: نشأة وأهداف التجمّع

أولًا: معاهدة إنشاء التجمع

يُعد تجمع سين – صاد واحدًا من التجمّعات الإقليمية الفرعية ذات الطابع الحكومي، التي نشأت في القارة الأفريقية نهاية التسعينيات من القرن الماضي، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء. فالتجمّع بالأساس عبارة عن تنظيم أو اتحاد اقتصادي يسعى إلى تنفيذ مخطّطات تنموية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الأعضاء، من أجل التعامل الفعّال مع المشكلات التي تواجهها، ولضمان وجود فعّال في العلاقات الاقتصادية الدولية .

استفاد تجمع سين – صاد من عوامل محلية ودولية ساعدت في تأسيسه وظهوره على ساحة التجمعات الإقليمية الأفريقية، منها؛ أنّ معظم دول التجمع خضعت للاستعمار الأوروبي وتمتلك مقومات اقتصادية وسياسية مشتركة، بمعنى أنه تتشابه المشكلات التي تواجهها تلك الدول خاصةً مشكلات الفقر والتخلف، وتفشي الأمراض الفتاكة، ومظاهر الفساد، وفشل الدولة وضعفها، وكذا التداعيات السلبية للعولمة التي فرضت على الكيانات الإقليمية الدخول في الاتحاد الجماعي أو التضامني. كما استفاد التجمّع من حالة العلاقات الدولية والإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة وما اتسمت به من سيولة وتغيّر بشكل كبير في تقلّص الحواجز بين الدول(28)، ومن انفتاح ليبيا على البيئة الإقليمية الأفريقية بقيادة القذافي وخروجها من حالة العزلة الدولية والإقليمية.

وقد كانت البداية الأولى لنشأة تجمّع سين – صاد من خلال دعوة ليبيا في عام 1997 لدول أفريقية هي تشاد، والنيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، والسودان، وهي دول لا تطلّ معظمها على سواحل بحرية - باستثناء ليبيا والسودان – وتمثّل الظهير الخلفي لدول شمال القارة الأفريقية. وقد كان

التصور الأولي للمشروع المقترح لإنشاء التجمّع يتمثّل في إنشاء تكتّل يمتد أفقيًا في القارة الأفريقية(29)، ويشمل دول شمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وهي دول تعجّ فيها الصراعات المسلحة والمشكلات السياسية، منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي مثل تشاد، والنيجر، ومالي، وأفريقيا الوسطى، والسودان، وهي مشكلات تدور من جهة بين فاعلين من غير الدول مثل مشكلة الطوارق والعرب في مالي، ومن جهة أخرى تدور بين فاعلين من الدول كالخلاف بين المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية .

وفي هذا السياق، اجتمع زعماء الدول المذكورة في العاصمة الليبية طرابلس في 4 فبراير 1998، واتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي يجسد إرادة التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدولهم، بما يتوافق مع مواثيق وأحكام المنظمات الدولية. وتمخّض عن ذلك الاجتماع التوقيع على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، بناءً على مبادرة من الزعيم الليبي معمر القذافي، مؤكدين على أنّ المنظمة الجديدة مفتوحة أمام باقي الدول الأفريقية للانضمام إليها(30).

هذا، وتنقسم معاهدة إنشاء تجمع الساحل والصحراء إلى ديباجة وإحدى عشر مادة، وتتضمن المعاهدة الإشارة إلى أن قادة وحكومات الدول الموقعة عليها يأخذون في الاعتبار المصالح المشتركة والروابط الجغرافية والتاريخية العرقية التي تجمع شعوبهم، وأنه إدراكًا لضخامة وتعقد المشكلات في قارة أفريقيا بصفةٍ خاصةٍ، واعترافًا منهم بضرورة التصدي للعوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار، فقد توصلوا إلى قناعة بأن العمل المشترك في إطار التكامل هو أفضل السبل لاندماج دولهم وشعوبهم، وأنّ تجسيد إرادة التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إنما يتم وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومعاهدة أبوجا لعام 1991. وعلى ما سبق، فقد تقرّر إنشاء تجمّع دول الســاحل والصحــراء، واختصرت تسميته بتجمّع سين-صاد CEN-SAD(31).

ثانيًا: أهداف ومبادئ التجمع

تؤكد الديباجة الخاصة بمعاهدة إنشاء التجمع على البعدين، الأفريقي والإسلامي، في النشأة والنشاط، حيث تُؤكد على أهمية الروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية لشعوب الدول الموقعة على المعاهدة. وتنتقل المعاهدة المنشأة لتجمّع سين - صاد إلى توضيح الهدف الذي من أجله أقيم هذا الاتحاد أو التجمع الاقتصادي، والاستراتيجية التي يعتمد عليها. وقد أخذت المعاهدة المذكورة والملاحق التي أضيفت إليها

لاحقًا بما جرى عليه العرف في قانون المنظمات الدولية من حيث تحديد الأهداف عمومًا، حيث يُلاحظ وجود هدف سياسي وأمني من وراء إقامة التجمع إلى جانب الأهداف الاقتصادية الموضوعة مسبقًا .

وقد انقسمت أهداف التجمع إلى أهداف اقتصادية وأخرى سياسية وأمنية، وتوضح المادة الأولى من المعاهدة أنّ التجمّع ذو طبيعة اقتصادية في الأساس، ويهدف إلى إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة والعمل والتملك، ونقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني، وتشجيع التجارة الخارجية عن طريق تنفيذ سياسات استثمارية، وزيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية وتنسيق النظم التعليمية. أما الأهداف السياسية والأمنية فقد تمّ تضمينها في "ميثاق قمة أنجمينا" الذي تضمّن التعاون بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن، وإنشاء مكتب دائم للتنسيق بهذا الشأن، وتطوير التعاون من أجل التصدي لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، وتبادل المعلومات المتعلقة بتدعيم الاستقرار(32).

وفيما يتعلق بالأطر السياسية التي تحكم العلاقة بين دول التجمع وبعضها البعض، أو بين دول التجمع والخارج، فقد تم تضمينها في معاهدة إنشاء التجمّع، وهي لم تخرج في مجملها عن القواعد المنظمة للعلاقات الدولية ومواثيق المنظمات الدولية، ومن أبرزها؛ عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية لأعضاء التجمع، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتنسيق المواقف بين السياسات الخارجية، والالتزام بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

المطلب الثاني: تطور الأداء في هياكل التجمع

بموجب معاهدة الإنشاء، تتكون الأجهزة الرئيسية لتجمع سين ـ صاد من خمسة هياكل هي؛ مجلس الرئاسة، والمجلس التنفيذي، والأمانة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبنك الساحل والصحراء للتجارة والاستثمار. ومن الملاحظ أنّ هياكل التجمع عرفت توسعًا في العضوية حيث استقطب التجمع منذ تأسيسه وحتى الآن 28 دولة أفريقية. ومن جهة أخرى عرفت هياكل التجمع انتظامًا على مستوى القمم في مجلس الرئاسة، وأداءً ملحوظًا على مستوى مصرف الساحل.

أولًا: توسع العضوية في التجمع

تنقسم العضوية في تجمّع سين ـ صاد إلى عضوية الدول المؤسسة، والعضوية المنظمة أو المشروطة. وبموجب عضوية الدول المؤسسة، ضمّ التجمّع بعد التوقيع على معاهدة الإنشاء

ست دول أفريقية هي؛ ليبيا، مالي، السودان، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو. وقد اجتمعت هذه الدول مثلما سبقت الإشارة في مدينة طرابلس لبحث إنشاء تجمع إقليمي جديد، انتهى بالتوقيع على المعاهدة المنشأة للتجمع. أما العضوية المنظّمة، فتضمّ الدول التي لم تشارك في الأعمال التمهيدية والتحضيرية لإنشاء التجمع، وإنما انضمت لاحقًا بموجب نص المادة السابعة من المعاهدة المنشأة للتجمع التي نصت على أنّ المعاهدة مفتوحة لانضمام دول أفريقية أخرى بموافقة كافة الدول الأعضاء. ويتّضح من مضمون هذا النص أنه يشترط على الدول الراغبة للانضمام استيفاء الشروط التي أقرتها المعاهدة والسلطات المختصة في التجمّع(33).

وتجدر الإشارة إلى أنّ معاهدة إنشاء تجمّع سين ـ صاد اشترطت أن يكون طالب العضوية دولة، ومعنى ذلك أنّ الكيانات التي ليس لها اعتراف دولي مثل جمهورية أرض الصومال، والصحراء الغربية، لا يجوز قبولها في العضوية. كما اشترطت المعاهدة أن يكون طالب الانضمام دولة أفريقية، وأن يكون طلب الانضمام ماديًا وملموسًا، بمعنى أن يكون كتابيًا ويقدم عبر القنوات الرسمية الحكومية، وأن يحوّل طلب الانضمام إلى الأمانة العامة التي تحيله بدورها إلى مجلس الرئاسة في دورة انعقاده العادية للنظر فيه، وأن يصدر قرار القبول بإجماع الدول الأعضاء(34).

ومن الملاحظ أنّ شروط العضوية تميزت بالمرونة، كونها عضوية مفتوحة أمام الدول الأفريقية الراغبة للانضمام، فالعضوية في تجمّع سين ـ صاد لا ترتهن بمنطقة محددة؛ بمعنى أنها عضوية عابرة للإقليمية، إن جاز التعبير. فهي لا تقتصر على إقليم محدد داخل القارة الأفريقية خلافًا للكوميسا، والسادك، والإيكواس. ويعود ذلك لطموحات القذافي الذي كان يرغب بتوسيع عضوية التجمّع. لذلك، لم يُقيّد الانضمام بشروط معقدة، وإنما اكتُفى بموافقة الدول الأعضاء بالإجماع على طلب الانضمام.

وفيما يتعلق بالحالات التي تُوقف فيها العضوية، فإنّ معاهدة إنشاء سين ـ صاد لم تتضمّن توضيحًا تفصيليًا عن هذا الأمر. بعبارة أخرى، فإنها لم تتطرّق إلى إمكانية تعليق عضوية دولة أو تجميدها، وإنما تضمّنت فقط الإشارة إلى العضوية بالانسحاب. فطبقًا للمادة الخامسة، الفقرة الثانية من معاهدة إنشاء التجمع، يُمكن لأي دولة عضو الانسحاب من هذه المعاهدة بعد تقديم إشعار بذلك قبل سنة إلى الأمانة العامة، تُوضح فيه رغبتها في الانسحاب، وإذا لم يُسحب الإخطار بنهاية السنة، تتوقّف عضوية الدولة. ويبدو أنّ اشتراط تقديم الإخطار الكتابي وإعطاء مهلة سنة كاملة للنظر فيه، هو عملية مقصودة

من أجل إتاحة الفرصة لبذل الجهود وإقناع الدولة الراغبة بالانسحاب في العدول عن قرارها(35).

من جهة أخرى، حدث - على مستوى العضوية داخل التجمع - اتساعًا في الخريطة الجيوبولوتيكية للتجمّع؛ فمنذ تأسيسه نجح التجمّع في استقطاب العديد من الدول الأفريقية ليُصبح أكبر تجمّع إقليمي أفريقي من حيث العضوية، وذلك على النحو التالي:

1. انضمام خمس دول في الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة التي عقدت في مدينة أنجمينا في فبراير 2000، حيث انضمت كل من السنغال، وغامبيا، وجيبوتي، وأفريقيا الوسطى، وإريتريا، ليضم التجمّع أحد عشر بلدًا عضوًا.
2. انضمام خمس دول جديدة في الدورة العادية الثانية التي عقدت في الخرطوم في فبراير 2001، وشهدت انضمام كل من مصر، والمغرب، وتونس، ونيجيريا، والصومال، وبذلك حقق التجمّع احتواءً لبعض دول حوض النيل، ودول شمال أفريقيا، كما أنّ انضمام نيجيريا خلق ترابطًا في علاقات دول التجمّع مع دول ساحل المحيط الأطلسي.
3. شهدت قمة سرت التي أقيمت في عام 2002 انضمام كل من توجو، وبنين. وفي القمم اللاحقة، انضمت ثماني دول أخرى، حيث وصل عدد الأعضاء في عام 2005 إلى 23 دولة. وبحلول عام 2010 وصل العدد الإجمالي لأعضاء التجمّع إلى 28 دولة أفريقية.

من ناحية أخرى، وعلى مستوى العضوية خارج تجمّع سين - صاد، انفتح التجمّع على المحيطين الإقليمي والدولي على مستويين؛ المستوى الأول، وهو انفتاح التجمّع على البيئة الإقليمية الأفريقية وحصوله على الاعتراف الرسمي من طرف الاتحاد الأفريقي، واعتماده في قمة لومي عام 2000 كتجمّع اقتصادي إقليمي إلى جانب التجمعات الإقليمية الثمانية في القارة الأفريقية، كما وقع التجمّع على بروتوكول خاص بعلاقات الجماعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا في فبراير 1998، إضافة إلى التوقيع على مذكرة تعاون مع الكوميسا في القاهرة في مايو 2001 في مجالات التنمية والنقل والمواصلات(36). أما المستوى الثاني، فتجسّد في الانفتاح على المحيط الدولي، والحصول على العضوية في المنظمات الدولية، حيث حصل التجمّع على عضوية مراقب في الجمعية العامة بموجب قرارها رقم RES/A56/92/، الصادر في عام 2001.

<u>ثانيًا: أداء الأجهزة الرئيسية في التجمّع</u>

1. مجلس الرئاسة:

يُعد الجهاز الأعلى في التجمع، ويتكوّن من قادة ورؤساء الدول، وينعقد مرة في السنة، ويجوز له عقد

اجتماعات غير عادية بناءً على طلب أحد الأعضاء، ولا تكون اجتماعات مجلس الرئاسة صحيحة إلا بحضور ثلثي الأعضاء. وتكون رئاسة المجلس دورية بالتناوب في عواصم الدول الأعضاء، واجتماعات المجلس مغلقة، ويجوز أن تعقد بعض الجلسات علنية. وينتخب مجلس الرئاسة في بداية كل دورة عادية مكتبًا يتكون من رئيس، ونائب له، ومقرر عام. ويتّخذ المجلس قراراته بالأغلبية. كما يختص مجلس الرئاسة بتنفيذ مهام عديدة منها؛ إصدار القرارات المتعلقة بالسياسات العامة، والتصديق على القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي، وإصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ برامج التجمّع، والموافقة على الميزانية العامة وتحديد نسبة إسهام الدول الأعضاء .

تجدر الإشارة إلى أنه شهد تجمّع سين - صاد منذ تأسيسه انتظامًا في القمم على مستوى مجلس الرئاسة. وفي هذا السياق، انعقدت الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة بمدينة سرت في فبراير عام 1998، وشاركت فيها الدول المؤسسة الموقعة على معاهدة إنشاء التجمع، وبحضور مراقبين من مصر. وتلتها قمة أنجمينا التي انعقدت في عام 2000 وشاركت فيها إحدى عشر دولة، وتبعتها قمة الخرطوم التي انعقدت في عام 2001 التي شهدت توسع التقارب العربي الأفريقي داخل التجمّع، ثم قمة سرت في عام 2002، وقمة نيامي عاصمة النيجر في عام 2003، وقمة باماكو في مالي عام 2004، وقمة واجاد وجو عاصمة بوركينا فاسو في عام 2005، وقمة سرت في عام 2007. وعقدت قمة كوتونو عام 2008، وتلتها القمة الحادية عشر بالعاصمة الليبية طرابلس في مايو 2009، ثمّ القمة الثانية عشر التي عقدت في مدينة أنجمينا في يوليو عام 2010 .

لقد أحدث رحيل القذافي في عام 2011 فراغًا كبيرًا على مستوى مجلس الرئاسة، باعتباره أنه كان الداعم والراعي الأساسي لقمم التجمّع. ولم تُعقد أي دورة عادية لمجلس الرئاسة منذ رحيله وحتى اللحظة، هذا إذا استثنينا القمة الاستثنائية التي عقدت في مدينة أنجمينا في فبراير 2013، وهي قمة لها أهمية خاصة، لا تنبع من أنها شهدت عملية إعادة صياغة أطر وهياكل التجمع تنظيميًا ووظيفيًا، ولكن أيضًا لأنها تُعد القمة الأولى بعد غياب القذافي، ولأنها جاءت في ظل انتشار بؤر التوتر في منطقة الساحل والصحراء. فالقمة شهدت إعادة تأسيس تجمّع سين - صاد، بعد مصادقة الدول الأعضاء على النظام الداخلي لمؤتمر الرؤساء، ورؤساء الحكومات، والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي، والنظام المالي، وذلك بموجب الاتفاقية الجديدة للتجمع(37).

ولما كان من الصعب التطرق إلى القضايا التي تناولتها القمم على مستوى

مجلس الرئاسة منذ تأسيس التجمع، فإننا فضلنا تقسيمها إلى محورين، مع التركيز على القضايا الاقتصادية، والقضايا السياسية والأمنية.

أ. ففي محور القضايا الاقتصادية، يلاحظ أنّ القمة الأولى لمجلس الرئاسة ركزت على قضايا التكامل الاقتصادي بهدف إقامة اتحاد اقتصادي وتشجيع التبادل التجاري، وركزت القمة الثالثة على توسيع قاعدة التبادل التجاري وتطوير شبكات النقل والمواصلات. وفي القمة الرابعة تمّ دراسة سبل إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول التجمّع؛ وتمت الموافقة على تشكيل لجنة اقتصادية تضم في عضويتها كلًا من ليبيا، ومصر، وتونس، ونيجيريا، من أجل متابعة القضايا الاقتصادية الداخلة في نطاق تفعيل التعاون الاقتصادي المشترك بين دوله. وفي القمة العاشرة، دعى القذافي إلى توجيه الاستثمارات الليبية إلى داخل دول التجمع، بدلًا من دول أوروبا، لتكون في خدمة شعوب تجمع سين - صاد.

ب. وفي محور القضايا السياسية، تم التركيز على القضايا السياسية ذات الطابع الأمني. وبمعنى آخر، فإنّ المشكلات الاقتصادية التي واجهتها دول التجمع لم تمنع قادته من إعطاء مساحة للقضايا السياسية ذات المضامين الأمنية، فللمرة الأولى سُلّط الضوء على القضايا الأمنية في القمة الثانية لرؤساء التجمع التي انعقدت بمدينة أنجمينا، وكان الباعث الأساسي لذلك هو ضرورة حث الدول الأعضاء على وضع ميثاق للأمن يضمن السلام والاستقرار، لذلك تمّ التأكيد على ضرورة الالتزام بمنع استخدام أراضي الدول الأعضاء للقيام بأي نشاط يؤثر في السيادة والوحدة الإقليمية لدول أخرى(38). وفي القمم اللاحقة، سيطرت القضايا السياسية والأمنية بشكل فاق القضايا الاقتصادية، حيث قرّر البيان الختامي للقمة الرابعة لمجلس الرئاسة مطالبة مجلس الأمن الدولي بإطلاق سراح المواطن الليبي المدعو "عبد الباسط المقرحي"، المتهم في قضية لوكربي، كما اقتصر البيان على قضايا دول التجمع مثل قضية المصالحة بين مصر والسودان في إطار مبادرة الإيجاد، واتفاق السلام بين المعارضة والنظام السياسي في تشاد، ودعى لضرورة حل النزاع في أفريقيا الوسطى، والنزاع بين إريتريا وإثيوبيا(39). بينما ركزت القمة السادسة على القضايا الأمنية مثل مكافحة الإرهاب، وتمّ التوصل إلى بروتوكول أمني بشأن آلية الوقاية من النزاعات وإداراتها. وفي القمة الثالثة عشر الاستثنائية، طغت القضايا الأمنية بعد تأسيس

مجلـــس دائم للسلام والأمن، وعهد إلى مصر دراسة إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب.

2. المجلس التنفيذي.

يتكون المجلس التنفيذي من الوزراء المكلفين بشئون العلاقات الخارجية، والاقتصاد، والمالية، والتخطيط، والداخلية، والأمن. وينعقد المجلس كل ستة أشهر، وتترأس الدولة المضيفة لقمة التجمع اجتماعات المجلس التنفيذي. وعند افتتاح كل دورة ينتخب المجلس التنفيذي مكتبًا له يتكون من رئيس ونائب له، ومقرّر عام. بالإضافة إلى ذلك، يختص المجلس بمهام تحضير برامج وخطط الاندماج وعرضها على مؤتمر قادة الدول. ويختص المجلس بتنفيذ قرارات مؤتمر مجلس الرئاسة، كما يقوم بدراسة مقترحات ونتائج أشغال اللجان الوزارية القطاعية وتقديمها إلى مؤتمر قادة ورؤساء الدول(40).

هذا، وعقدت العديد من الدورات والاجتماعات في إطار المجلس التنفيذي منذ تأسيس التجمّع، كان أبرزها الاجتماعات التحضيرية التي عقدت للإعداد لقمة الخرطوم عام 2001، والاجتماع الوزاري للتحضير لقمة سرت لعام 2002، والاجتماع الوزاري الاستثنائي الذي عقد في الرباط عام 2012. تمت المصادقة على "إعلان الرباط" الذي أكد على جعل الأمن القومي والتنمية المستدامة المجالين الأساسيين لخطة عمل تجمّع سين - صاد، كما تم الاتفاق على وضع سياسات قطاعية تعتمد على تبادل الخبرات في إطار التعاون جنوب - جنوب. وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في الخرطوم في مارس 2014، وافق المجلس على أن تحتضن المغرب للمرة الأولى مؤتمر القمة الثالث عشر على مستوى المجلس الرئاسي(41).

3. الأمانة العامة.

تُعد الأمانة العامة – كما هو الحال في المنظمات الدولية والإقليمية – الجهاز الإداري لتجمّع سين -صاد، وتتكون من الأمين العام، والأمين العام المساعد، وعدد من الموظفين. وقد عُيّن الأمين العام ومساعده للسنة الأولى من قبل القذافي، باعتباره أنه كان رئيس الدورة الأولى لمجلس الرئاسة. ومن جهة أخرى، يعيّن مجلس الرئاسة الأمين العام والأمين العام المساعد لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

وتُعد الأمانة العامة أحد الأجهزة الأساسية، حيث تضمنت المادة الحادية عشر من معاهدة إنشاء التجمع على اعتماد مدينة طرابلس الليبية مقرًا مؤقتًا للأمانة العامة. وفي قرار مجلس الرئاسة الصادر بشأن تحديد مهام الأمانة العامة، نصت المادة الثانية على التأكيد على أن تكون طرابلس مقرًا لها. وقد نظمت اتفاقية خاصة بين دولة المقر والأمانة العامة، تتعلق بالامتيازات والحصانات والتسهيلات الضرورية(

42). وتحتوي الأمانة العامة على إدارات ومكاتب عديدة منها؛ إدارة البحوث والشئون القانونية، وإدارة الشئون الإدارية والمالية، وغيرها من الإدارات الفنية.

4.المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهو ذو مهمة استشارية، بمعنى أنّ دوره يتركز في مساعدة الأجهزة التابعة للتجمّع، ويقع مقره في العاصمة المالية باماكو. وتتمثّل مهامه في إعداد سياسات وخطط وبرامج التنمية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويضمّ المجلس خمسة أعضاء يتم اختيارهم من الدول الأعضاء، وللمجلس أربع لجان وهي؛ لجنة التخطيط والاقتصاد والمالية، ولجنة التربية والثقافة والعلوم والإعلام والتنمية، ولجنة الشئون الاجتماعية والصحة، ولجنة النقل والاتصالات والطاقة(43).

5.مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة .

أنشيء مصرف الساحل بموجب الاتفاقية الموقعة في ليبيا في أبريل 1999، تحت مسمى "البنك الأفريقي للتنمية والتجارة" بهدف رعاية الموارد المالية العامة والخاصة، وتوظيفها في تمويل خطط وبرامج مشروعات التنمية، وخلق بنية تحتية تسهم في حركة انسياب السلع والأشخاص داخل دول سين -صاد. ويتوزّع نشاط المصرف في الوقت الحالي إلى النشاط التجاري، وأنشطة في مجال تمويل الاستثمار، وتمويل مشروعات التنمية ومكافحة الفقر .

يُعد مصرف الساحل والصحراء أحد الهياكل الفاعلة في تجمع سين - صاد، وسرعان ما عرف المصرف تطورًا ملحوظًا من حيث النشاط والتمويل المالي نتيجة للدعم الليبي الواضح، وامتلاكها لحصة كبيرة من رأسماله .

فالتطوّر الأول، وهو التطوّر المؤسسي والمالي؛ ففي عام 2004 عُدّل الاسم التجاري للمصرف من البنك الأفريقي للتنمية والتجارة إلى "مصرف الساحل والصحراء .BSIC "كما توسعت نشاطات وأفرع المصرف التي تعمل داخل تجمع سين - صاد، وفي الوقت الحالي تقدر الفروع التابعة للمصرف بحوالي 14 فرعًا تعمل داخل دول التجمّع. إضافة إلى ذلك، ازداد رأس مال المصرف منذ تأسيسه؛ فعلى سبيل المثال بلغ رأسمال المصرف في بداية تأسيسه حوالي 100 مليون يورو، وتم زيادته في عام2001 إلى 250 مليون يورو. وفي عام 2008 تم زيادة رأس المال إلى 500 مليون يورو، وبحلول عام 2013، بلغ رأس مال المصرف المصرح به حوالي 750 مليون يورو، تم الاكتتاب في 500 مليون يورو(44). ودفع نحو 387.7 مليون يورو من رأس المال. وقد بلغت نسبة إسهام ليبيا وحدها حوالي 53%، تلتها السودان بنسبة 9.9%، وقد

وصلت نسبة إسهام مالي والسنغال إلى4.9 %، بينما توزعت النسبة المتبقية على باقي الدول. واكتتبت تونس في عام 2013 في رأس مال المصرف بنسبة 0.19% ليصبح العدد الإجمالي للدول المكتتبة حوالي 14 دولة(45).

أما التطوّر الثاني؛ فتمثل في تنوع أنشطة المصرف، حيث اتجه المصرف من خلال أنشطته إلى ثلاثة مستويات. المستوى الأول؛ وشمل النشاط التجاري، حيث باشر المصرف من خلال فروعه الأربعة عشر العاملة في دول الساحل والصحراء بتقديم تسهيلات ائتمانية لقطاعات مثل قطاع الاتصالات، والقطاع العقاري، وقطاع البناء والأشغال، والصناعات التحويلية القائمة على الإنتاج الحيواني، والمواد الغذائية. وقُدّر إجمالي التمويلات التي قدمها المصرف والفروع التابعة له بهذا الشأن أكثر من 5 مليار يورو، منها 1262 مليون يورو في عام 2013، مقابل 966 مليون يورو في عام 2012، وحوالي 639 مليون يورو في عام 2011، وحوالي 647 مليون يورو في عام 2010، وحوالي 490 مليون يورو في عام 2009، وحوالي 420 مليون يورو في عام 2008، وحوالي 400 مليون يورو في عام 2007، وحوالي 206 مليون يورو في عام 2006(46).

أما المستوى الثاني لتطوّر أنشطة المصرف فتمثّل في تمويل مشروعات البنية التحتية، والاتصالات، والنقل، وصناعة الأسمنت، والقطاع العقاري. وبلغت قيمة التمويلات الممنوحة من المصرف وفروعه لقطاع الاستثمارات حوالي 140 مليون يورو خلال عام 2012، وفي عام 2009 تمّ إنشاء صندوق ضمان لتمويل البنية التحتية بمبلغ 250 مليون يورو. وشمل المستوى الأخير، إنشاء صندوق لتمويل مشروعات التنمية ومكافحة الفقر في عام 2009 بقيمة 250 مليون يورو، إلا أنّ دول التجمّع لم تسهم في تمويل الصندوقين المذكورين، مما أضعف القدرة التمويلية للمصرف(47).

المطلب الثالث: **مسيرة التكامل في تجمّع سين – صاد**

واجه تجمّع سين ـ صاد منذ تأسيسه عقبات سياسية واقتصادية ومؤسسية، حالت دون تحقيق التكامل المنشود بين أعضائه، حيث تكشف خبرة التكامل في التجمّع عن التحديات التالية:

أولًا: التحديات السياسية والأمنية

أ. التحدي الأول:

ويتعلق بالدور الليبي، فقد كان واضحًا منذ تأسيس التجمع ظهور الهيمنة الليبية بقيادة القذافي. ويمكن القول أنّ ليبيا وجدت من خلال إنشاء التجمّع فرصة لحماية عدد من المصالح الحيوية منها؛ الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها على الصعيد العربي والأفريقي إثر فشل محاولاتها الوحدوية مع الدول العربية،

ولتغطية فشلها في الحرب التشادية الليبية، وكذلك لمحاولة فكّ الحصار الذي واجهته بعد فرض العقوبات الدولية في عام 1992، هذا إلى جانب استخدام التجمّع في تعزيز الدعوة الليبية للوحدة الأفريقية، حيث رأى القذافي أنّ هذا التجمّع يُمكنه أن يكون حجر الزاوية لهذه الوحدة، كونه يضمّ العديد من الدول الأفريقية .

وتمثّلت معوقات الدور الليبي تجاه مسيرة سين ـ صاد في جعل التجمّع كـ"مطية سياسية خاصة"، من خلال سعي القذافي لتحقيق مصالحه الشخصية، مما أضعف العملية التكاملية في التجمّع. فقد استمرت الهيمنة الليبية بصورة واضحة على التجمّع منذ تأسيسه وحتى رحيل القذافي، اتّضح ذلك من خلال عدة مؤشرات منها؛ عضوية ليبيا في اللجان الثلاث التي تقرّر إنشاؤها في قمة سرت عام 2002، واختيار ليبيا لترأس التجمّع للمرة الثانية على الرغم من وجود مصر ونيجيريا(48)، كما عُقدت معظم قمم التجمع في ليبيا كان آخرها قمة طرابلس عام 2009. إضافة إلى ذلك، ولتدعيم دورها في دول التجمّع عمدت ليبيا إلى التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجالات النفط، والاستثمارات، والمواصلات. ففي عام 2002 وقّعت شركة Tam Oil الليبية عقدًا مع حكومة أفريقيا الوسطى للتنقيب عن النفط لمدة 99 عامًا، وفي عام 2006 قامت ليبيا بتأسيس محفظة أفريقية بقيمة 5 مليار دولار أمريكي من أجل الاستثمار في أفريقيا، وقد وُزّعت مبالغ المحفظة على عدد من المشروعات والشركات، وبعضها وُزّعت على شكل ودائع في مصرف الساحل(49).

وما يمكن أن نستشفّه من خلال الدور الليبي في تجمّع سين ـ صاد هو أنّ ليبيا لم تكن تبحث من وراء هذا التجمّع إلا عن الزعامة والقيادة التي لم تحصل عليها في النطاق المغاربي أو على الصعيد العربي. ومن هنا، فإنّ الدور المحوري الذي لعبته ليبيا في تأسيس وقيادة التجمع، جسّد حالة من التنافس لا التعاون، وجسّد سياسة المعايير المزدوجة. فقد سعت ليبيا لمنافسة المغرب على تنظيم نهائيات كأس العالم التي قرر الاتحاد الدولي لكرة القدم إقامتها للمرة الأولى في القارة الأفريقية، كما قبلت ليبيا عضوية دول لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مثل إريتريا، في حين عملت على إقصاء موريتانيا بسبب علاقتها مع إسرائيل(50).

ب. التحدي الثاني:

ويتعلق بمنطقة الساحل التي أصبحت إحدى بُؤر التوترات والتهديدات الأمنية، فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يمتد من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، وتضمّ دُولًا عديدة، وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع(51). وقد شهدت

المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، حيث باتت من بين أكثر مناطق العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التطورات الأمنية، نتيجة لمجموعة من العوامل يُمكن حصرها في ثلاثة أبعاد؛ البعد الأول ويتمثل في تواجد الجماعات الإسلامية المتشددة، الذي جعل المنطقة ملاذًا آمنًا لها وقاعدة لعملياتها. ويتمثل البعد الثاني في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وتجارة البشر والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وهيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة. أما البعد الأخير، فيتمثل في الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقة، وبالتحديد الفشل الذي واجهته دولة مالي في السنوات الأخيرة. ومن ثمّ، تشكّل هذه التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي تحديًا كبيرًا أمام دول تجمّع سين - صاد(52).

ج. التحدي الثالث:

مثّل تراجع الدور الليبي نكسة كبيرة لمسيرة التجمّع التي استمرت لأكثر من أربعة عشر عامًا بقيادة القذافي، مما أحدث فراغًا كبيرًا كشف عن حالة التخبّط التي كان يعيشها التجمّع، الأمر الذي دعى الأمين العام بالنيابة للمجلس التنفيذي إلى الاعتراف بأنّ التجمع سجّل "نقصًا في الرؤية العملية"، معتبرًا أنّ "إصلاحًا هيكليًا بات ضروريًا". وبالفعل، بدأت المحاولات الجادة لإعادة هيكلة التجمّع من جديد بقيادة كلّ من المغرب وتشاد، حيث دعت هذه الأخيرة إلى ضرورة تعديل الميثاق الأساسي للتجمع. ويأتي اهتمام المغرب بتجمّع الساحل والصحراء في ظل الظروف التي واجهتها دول شمال أفريقيا نتيجة لثورات الربيع العربي التي أدت إلى إصلاحات داخلية في المغرب، كان أهمّها تعديل الدستور المغربي الذي أدخل منطقة الساحل والصحراء ضمن أولويات واهتمامات السياسة الخارجية المغربية(53).

وفي هذا الإطار، سعت المملكة المغربية على مدى العامين الماضيين إلى تعظيم نفوذها الإقليمي في المنطقة، خصوصًا في دولة مالي، وهو الدور الذي جاء على حساب جارتها "الجزائر"، صاحبة النفوذ الأكبر في قضايا المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، سعت المغرب إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع جيرانها في الجنوب، فأقامت فروعًا لمصارفها في مالي والسنغال. وقد حصل "التجاري وفا بنك" على حصة تزيد على 50% في "بنك إنترناسيونال" في مالي. كما سعت المغرب إلى تطوير علاقاتها مع تشاد من خلال حضور الشركات المغربية مثل شركة أسمنت أفريقيا "سيماف"، وشركة الخطوط الملكية المغربية (54).

ومهما يكن الأمر، فإنّ موضوع علاقة المغرب بتجمّع الساحل

والصحراء يشكّل أهمية قصوى في الوقت الراهن، خصوصًا في ظلّ التنسيق الذي جرى بين المغرب وتشاد بعد فتح السفارة التشادية في المغرب في عام 2013. ولعلّ هذا التقارب قد يُشكّل دافعًا هامًا لإعادة إحياء تجمّع سين - صاد من جديد وتحمّل المسئولية المشتركة بين البلدين، بخلاف ما كان عليه الحالُ سابقًا حين كانت المسئولية مقتصرة على دولة واحدة، وهي ليبيا.

ثانيًا: التحديات الاقتصادية.

تتعدد التحديات الاقتصادية التي واجهت مسيرة التكامل في تجمّع سين - صاد على نحو يصعب معه الحديث عن جانب واحد. ولعلّ أول التحديات التي واجهها التجمّع في مسيرته التكاملية يتمثّل في وجود فجوات ضخمة بين دول الكيان من حيث عدد السكان، والمساحة، والناتج المحلي الإجمالي. مثال ذلك الفجوة الكبيرة في عدد السكان بين دول مثل مصر ونيجيريا في مقابل دول مثل النيجر وجزر القمر وجيبوتي. وتُعاني العديد من دول التجمّع من ارتفاع نسب المديونية. فبحسب إحصائيات2009 التي قدمتها مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قُدّر حجم الديون الخارجية لبوركينا فاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي. وبحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014، احتلت تشاد المرتبة 184، والنيجر 187، وبوركينا فاسو 181(55).

وعلى الرغم من هذه الفجوة، ازدادت قيمة التجارة داخل دول التجمّع مجتمعةً خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2007. فقد وصلت قيمة التجارة البينية في عام 2000 إلى 4060 مليون دولار أمريكي، وارتفعت في عام 2001 إلى 4249 مليون دولار أمريكي، لتنخفض في عام 2002 إلى 4182 مليون دولار أمريكي. ومنذ عام 2004 بدأت ترتفع تدريجيًا، حيث وصلت إلى 7120 مليون دولار أمريكي، وازدادت في عام 2005 إلى 8905 مليون دولار أمريكي، ووصلت في عام 2006 إلى 10305 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2007 وصلت إلى 12653 مليون دولار أمريكي(56).

ومع ذلك، لم تكن التجارة البينية أداةً قويةً لتحقيق التكامل داخل تجمّع سين - صاد، فقد ظلّت دول التنظيم من أكثر البلدان الأفريقية اعتمادًا على الخارج. فعلى سبيل المثال، اتجهت صادرات مجموعة دول سين - صاد إلى شركائها التجاريين التقليديين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتي تستوعب في المتوسط حوالي 68% من أسواق التصدير، وتلتهما قارة آسيا بنسبة 10%، وقارة أفريقيا بنسبة 8%. وفي المقابل، ارتفعت نسبة الواردات الخارجية لدول الساحل

والصحراء خلال العقد الماضي، حيث كان متوسط النسبة المئوية لنصيب مصادر الواردات بين عامي 2000 و2007 من نصيب الاتحاد الأوروبي الذي احتلّ المرتبة الأولى بنسبة 40%، تلته قارة أفريقيا بنسبة 10%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية وقارة آسيا بنسبة 7%، وباقي دول العالم بنسبة 26%(57). الأمر الذي يُؤكّد أنّ التجمّع يعتمد بشكل كبير على الخارج، بسبب ضعف الاكتفاء الذاتي، ممّا يعني تبعيتها للخارج بشكل أو بآخر(58).

ومع أنّ دول التجمّع صادقت على العديد من المشروعات الاقتصادية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية، إلا أنه لم يُنجز منها إلاّ القليل. وبعبارة أخرى، فإنه ومنذ قمة واجادوجو في عام 2005 تضاعفت المبادرات الرامية إلى خلق مشروعات وهياكل في مجال الزراعة والمالية والنقل، بهدف تمكين دول التجمّع من تطوير الزراعة من خلال تحسين إدارة الموارد المائية واختيار البذور. إضافة إلى التفكير في إنشاء خط سكة حديد يربط ليبيا وتشاد والنيجر، بهدف تسهيل وفتح المجال أمام انسياب التجارة في دول التجمّع، والتوقيع على اتفاقية التعاون في مجال النقل البري والعبور بين الدول الأعضاء؛ إلا أنّ هذه المشروعات والاتفاقيات ظلّت حبرًا على ورق، في ظلّ غياب الالتزام الجاد بتطبيقها من جانب، وفي ظل تقاعس الدول على المصادقة عليها من جانب آخر، إذ لم تُصادق المغرب على اتفاقية النقل البري والعبور إلاّ في سبتمبر 2012(59).

وعليه، فإنّ سرعة التقدم في المجال الاقتصادي لدول سين ـ صاد ليست على وتيرة متصاعدة، كما أنها تأتي في مرتبة متأخّرة مقارنة مع باقي المجموعات الاقتصادية الأفريقية، ولا يُمكن مقارنة النتائج التي حقّقها مع التجمّعات الإقليمية الأخرى. فقد حقّق الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية تقدمًا كبيرًا في تحرير حركة عوامل الإنتاج من خلال إزالة الحواجز الجمركية والتجارية بين دول الاتحاد. ونجح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في إنشاء نظام لسياسات الاقتصاد الكلي عبر وضع نظام للمحاسبة المشتركة يتم مراجعته بين الدول الأعضاء بشكل منتظم. كما نجحت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في رفع التجارة البينية للسوق من 3.1 مليار دولار سنة 2000، إلى 12.7 مليار دولار سنة 2009، ثم إلى 17.4 مليار دولار سنة 2010(60).

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القول أنه تتعدد أسباب ضعف التكامل الاقتصادي بين دول سين ـ صاد، في ظلّ هشاشة البنى الاقتصادية للكثير من بلدان التجمّع. هذا الواقع أدّى في الحقيقة إلى ضعف عملية التكامل الاقتصادي، بسبب تزايد حجم العضوية من حيث الكم،

وكذلك الافتقار إلى التنسيق؛ وهو ما يفسّر تواضع الإنجازات الاقتصادية التي حققها تجمع سين - صاد حتى الآن، سواءً فيما يتعلق بالتجارة البينية أو النمو الاقتصادي. فدولة مثل مصر على الرغم من انتمائها إلي التجمّع، فإنّ مُؤشرات تجارتها البينية مع التجمّعات الدولية والإقليمية أظهرت أنّ الصادرات المصرية الموجهة إلى دول تجمّع سين - صاد بلغت في عام 2003 حوالي 377.2 مليون دولار أمريكي، وانخفضت في عام 2004 إلى 315.3 مليون دولار أمريكي.

بينما بلغت واردات مصر من تجمّع سين - صاد في عام 2001 حوالي 147.4 مليون دولار أمريكي، واستمرت بالانخفاض ولم ترتفع إلا بحلول عام 2005، حيث وصلت إلى 233.8 مليون دولار أمريكي(61). وخلال السنوات الأخيرة، احتلّ تجمّع سين - صاد المرتبة الأخيرة من حيث التبادل التجاري مع مصر، حيث بلغ إجمالي قيمة الواردات من دول التجمّع حوالي 5.4 مليار جنيه عام 2014 مقابل 4.5 مليار جنيه عام 2013(62).

ثانيًا: التحديات المؤسسية:

تتضمن قضية التحديات المؤسسية، التي تواجه سين - صاد في الوقت الحالي، مسألتين أساسيتين؛ الأولى متعلقة بضرورة تقليص العضوية في التجمّع، والثانية متعلقة بضرورة تفعيل هياكل التجمّع خاصةً الأمانة العامة ومصرف الساحل والصحراء .

أ. تقليص العضوية في التجمع

لا شك في أنّ زيادة عضوية تجمّع سين - صاد تعزى إلى الدور الليبي، فقد نجحت ليبيا في زيادة عضوية التجمّع التي لم تعد مقتصرة على دول وسط وغرب أفريقيا، بل توسّعت لتشمل دولًا من شمال أفريقيا، وأخرى من شرق القارة ومنطقة القرن الأفريقي، وهذا ما كان يرغب به القذافي الذي أكد أنّ التجمع سيمتد من المحيط الأطلسي غربًا إلى المحيط الهندي شرقًا، وسيُشكّل أكبر تجمع في القارة الأفريقية (63). إلا أنّ الزيادة في عدد الدول وإن كانت مؤشرًا إيجابيًا، فقد سبّبت العديد من المشكلات بين ليبيا ودول التجمّع، كما أنّها دفعت بعض الحكومات إلى الحديث عن ضرورة تقليص العضوية، حيث اقترح المسئولون في الحكومة التشادية سيناريو تنسحب بموجبه الدول الواقعة عند الأطراف من "تجمّع دول الساحل والصحراء"، بعدما كان القذافي يدعم حضورها في التجمع، ليصبح عدد أعضاء التجمّع عشر دول فقط تنحصر في الجزء الغربي في القارة الأفريقية، الأمر الذي من شأنه أن يمنح المنظمة أهليّة عالية للتحرّك في أماكن مثل شمال مالي(64). وبدورنا، نذهب مع هذا الرأي، حيث أنّ مبدأ الإبقاء على أعضاء ليس لهم أي ثقل اقتصادي أو سياسي لا يساعد في تحقيق أهداف

تجمع سين ـ صاد. صحيح أنّ الإقليمية الجديدة تُركّز على مسألة تبادل المصالح لا على الجوار الجغرافي، إلا أنّ المصلحة المشتركة والجوار الجغرافي هما عنصران مفقودان في حالة دول مثل جزر القمر، والصومال، وجيبوتي. ومن ثمّ، يتوجب إقصاء مثل تلك الدول للحفاظ على فعالية التجمّع .

ب. دعم وتفعيل هياكل التجمع

على الرغم من إعادة هيكلة التجمع في عام 2013، فإنّ مؤسساته مثل الأمانة العامة، ومصرف الساحل والصحراء، لا يزالان يعانيان من صعوبات تتعلّق بنقص التمويل اللازم، نتيجة لتقاعس دول التجمع عن الوفاء بالتزاماتهم وإسهاماتهم. وبما أنّ المسئولية كانت موكلة إلى ليبيا وحدها كونها كانت تسهم بأكثر من نصف ميزانية التجمّع، إلا أنّ الوضع اختلف بعد رحيل القذافي. فمن جهة، تشير التقارير السنوية لمصرف الساحل لعامي 2012، و2013 إلى أنه لم تدفع دولة أفريقيا الوسطى سوى 2.33 مليون يورو من إجمالي قيمة إسهامها البالغة 12.5 مليون يورو، ولم تدفع غينيا كوناكري أية مبالغ من إسهامها الإجمالي في المصرف والبالغ 12.5 مليون يورو. ومن جهة أخرى، لا يزال موضوع البحث عن مقر جديد للأمانة العامة ونقل مكاتبها خارج العاصمة الليبية محل تساؤل، خاصةً بعد أن سيطرت المليشيات الليبية على مقر الأمانة العامة، ونقل مكاتبها إلى مبانٍ أخرى داخل العاصمة الليبية.

ج. التنسيق المشترك في إطار العمل الجماعي

فرضت التحولات التي شهدتها دول تجمع سين ـ صاد، وخصوصًا في منطقة الساحل الأفريقي، على قادة التنظيم إعادة هيكلته من جديد. ففي ظلّ غياب التنسيق الجماعي والمركزية الشديدة التي عرفها التجمع، وارتباط التنظيم خلال مسيرته بشخص القذافي وطموحاته، أكد قادة التجمع في قمة أنجمينا الأخيرة للمرة الأولى على تحمّل المسئولية في التجمع بالشراكة. وبدورنا ندعم هذا التوجه خصوصًا وأنّ غياب القذافي يوفر من الفرص بقدر ما يوفر من التحديات لمسيرة سين ـ صاد، وتتمثل تلك الفرص في التحول من الشخصانية والارتباط السابق بشخص القذافي إلى المؤسسية في أداء التجمع(65).

خاتمة:

تُقلّل عوامل عديدة من فاعلية تجمّع سين – صاد، إذ لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للتجمّع من جهة، والآمال المعقودة عليه من جهة أخرى. والواقع أنّ ردم هذه الفجوة يتطلب جهودًا حثيثةً من أجل التغلّب على التحديات التي شكلت ولا تزال تشكل عقبة أمام مسيرته. وإذا لم يتم معالجة تلك التحديات فإنّ مصير التجمع مرشح للزوال على غرار ما حدث لغيره من التجمعات الإقليمية التي اختفت في القارة الأفريقية.

وفي ضوء ما ورد في هذه الدراسة، يمكن القول أن مسيرة التكامل في تجمع سين – صاد، التي استمرت لأكثر من 17 عامًا، تكشف لنا الكثير حول عدم نجاعة الأهداف التي وضعت من أجل إقامة اتحاد اقتصادي شامل، حيث أنه لم يتحقق منها الكثير أو بمعنى آخر لم يتحقق أي إنجاز اقتصادي يذكر، بدليل أنّ دول التجمع لا تزال تفتقد معظمها لمقومات التكامل والاندماج، خصوصًا فيما يتعلق بالتجارة البينية والاستثمار، وغيرها من مقومات التكامل، وبدليل أنّ الميثاق المعدل الذي أعتمد في قمة أنجمينا، أعطى أولوية للقضايا الأمنية على حساب القضايا الاقتصادية، الأمر الذي يُقلّل من فرص تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود في المستقبل القريب.

قائمة المصادر

(1) فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في أفريقيا (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة منتوري - قسطنطينة، ص 11.

(2) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية. ط 4. (بيروت: دار العلم للملايين) ، 1987

(3) محمد نور وأحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 4.

(4) رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي :دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2011، ص 21 .

(5) عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ط 1، ص 257

(6) المرجع السابق، ص 258.

(7) محمد نور وأحمد علي سالم، مرجع سابق، ص 480

(8) علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص 15

(9) علي القزويني، مرجع سابق، ص 15.

(10) رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 26 .

(11) رانيا حسين خفاجة، المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي، في: محمد عاشور،

أحمد علي سالم، محرر التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق (القاهرة : مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2005) ، ص 54-55

(12) خالد حنفي علي محمود، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء، في: محمد عاشور، أحمد علي سالم، محرر التكامل الإقليمي في Ãفريقيا رؤى وآفاق (القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الأفريقي،2005)، ص 227

(13) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000)، ص 16.

(14) محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، قراءات أفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 29.

(1 5) نيفين حليم صبري، التأثيرات السياسية للعولمة على أفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الأفريقية، (القاهرة، 12-14 فبراير 2004)، ص 57.

(16) نيفين حليم صبري، ص 58.

(17) المرجع سابق، ص 32.

(18) محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 32.

(19) خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا..ومواجهة العولمة، http:// www.onislam.net/arabic/newsanalysis/ analysis-opinions/africa-latin-america/ .html00-00-2000%25-05-2001-85307

(2 0) للمزيد راجع الموقع الرسمي للمنظمة، www.cemac.int

(2 1) للمزيد راجع الموقع الرسمي للمنظمة، www.ecowas.int

(22) للمزيد راجع الموقع الرسمي للمنظمة، www.ceeac.eccas.org

(2 3) للمزيد راجع الموقع الرسمي للمنظمة، www.comesa.int

(2 4) للمزيد راجع الموقع الرسمي للمنظمة، www.igad.int

(25) للمزيد راجع الموقع الرسمي للمنظمة، www.maghrebarabe.org/ar

(2 6) للمزيد راجع الموقع الرسمي للمنظمة، www.cblt.org

(27) محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 28.

(28) طه علي أحمد، دراسة عن تجمع الساحل والصحراء، تاريخ الاسترجاع 30 يوليو 2015، ar.sribd.com/mobile/doc 95270282

(2 9) العلاقات المصرية – الأفريقية والتكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، إعداد الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف (القاهرة، وزارة التجارة والصناعة)، ص 18.

(30) طه علي أحمد، مرجع سابق.

(31) للمزيد، انظر معاهدة إنشاء تجمع سين – صاد، الموقعة في مدينة طرابلس الليبية، فبراير 1998 .

(3 2) بدر حسن شافعي، الساحل والصحراء الحلم لا يزال بعيدًا، تاريخ الاسترجاع، 30 يوليو 2015، http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/ analysis-opinions/africa-latin-america/-85121 00-00-2000%12-03-2002.html

(33) للمزيد، انظر معاهدة تجمع سين – صاد الموقعة في مدينة طرابلس، فبراير 1998.

(34) للمزيد، انظر المعاهدة السابقة.

(35) طه علي أحمد، مرجع سابق.

(36) عادل سيد عبد الرزاق، تجمع دول الساحل والصحراء، في: التفاعلات

الأفريقية / الأفريقية: التعاون والتكامل، محرر، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002 (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية)، ص 117.

(37)COMMUNQUE FINAL DE LA SESSION EXTRAORDINAIRE DE LA CONFERENCE DES CHEFS D'ETAT N'Djamena (Tchad), le 16 février 2013

(38) بدر حسن شافعي، مرجع سابق.

(39) طه علي أحمد، مرجع سابق.

(40) مجلة أفريقيا قارتنا،الهيئة العامة للاستعلامات, العدد الثاني، فبراير 2013.

(41) مشروع إصلاح الميثاق التأسيسي لتجمع الساحل والصحراء لمواجهة تحديات الأمن والتنمية، تاريخ الاسترجاع

http://www-panapress.cms-france.net/%-88%9AD%D%8D%86%9D

(42) طه علي أحمد، مرجع سابق.

(43) مجلة أفريقيا قارتنا، مرجع سابق.

(44) www.bisicbank.com/tchad/spip/php?article

(45) انظر التقرير السنوي لمصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة لعام 2013.

(46) التقرير السابق.

(47) التقرير السابق.

(48) بدر حسن شافعي، مرجع سابق.

(49) البشير علي الكوت، الدور الليبي في عملية التكامل في أفريقيا، ورقة مقدمة لمؤتمر التكامل الإقليمي في أفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها، نوفمبر 2010، ص 26.

(50) رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 162.

(51) عشور قشي، التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45/46، شتاء – ربيع 2015، ص 72.

(52) عشور قشي، مرجع سابق، ص 75.

(53) للمزيد حول السياسة الخارجية المغربية، انظر دراسة حسني محمد حسن، التوجهات الأفريقية للسياسة الخارجية المغربية، دورية آفاق أفريقية، المجلد الحادي عشر - العدد الثامن والثلاثون، 2013.

(54)الرفيق عبد الواحد، السياسة الخارجية للمغرب في عهد الملك محمد السادس تجاه تجمع دول الساحل والصحراء، تاريخ الاسترجاع 30 يوليو 2015،

http://errafikabdalwahid.blogspot.gr/archive.html01_04_2015

(55)تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)

.pdf14http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr

(56) تعزيز التجارة البينية الأفريقية، تقرير صادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة الثامنة عشر ، (أديس أبابا، يناير 2012) ص 8

(57) تعزيز التجارة البينية الأفريقية، مرجع سابق، ص 10.

(58) تعزيز التجارة البينية الأفريقية، مرجع سابق، ص 9.

(59) العلاقات المصرية – الأفريقية والتكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، مرجع سابق، ص21 .

(60)نهاد مكرم، الاتحاد الأفريقي والتجارة البينية الأفريقية حالة الكوميسا، تاريخ الاسترجاع 28 يوليو 2015،

http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?49Report_ID=

(61) العلاقات المصرية – الأفريقية

والتكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، مرجع سابق، ص 21.

(62)سحر عبد الغني، الإحصاء: 190 مليار جنيه حجم التبادل التجاري بين مصر والتجمعات الدولية، تاريخ الاسترجاع 28 يوليو 2015،
http://www.misrjournal.com/%

(63)بدر حسن شافعي: الساحل والصحراء .. الدور الليبي في أفريقيا، تاريخ الاسترجاع 8 أغسطس 2015
www.onislam.net/arabic/newanalysis

(64)بنجامين ب. نيكلز، المغرب ينخرط في تجمّع دول الساحل، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجي للسلام، على الرابط الآتي: /01/http://carnegieendowment.org/sada/**2013**
تاريخ الاسترجاع 2015/8/2.

(65)Ahmed Ouldabdallah, Revitalizing the CEN-SAD, retrieved on 2/8/2015 from: http://www.centre4s.org/en/index.php?view=article&catid=39/:article&id=96:revitalizing-the-cen-sad&tmpl=component&prin/ t=1&p